

فرنسا ماضية بلا هوادة في مواجهة الإرهاب وحواضنه الفكرية

البرلمان الفرنسي يشرع في مناقشة مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب



شباب مسلم تتقافه الأيديولوجيات المتطرفة

صرامة نمساوية في مواجهة نشطاء الإسلام السياسي

ومنذ الهجوم الإرهابي الذي هز العاصمة فيينا في نوفمبر الماضي تناقش الحكومة النمساوية مشروع قانون لحظر جماعات الإسلام السياسي على أراضيها، في خطوة من شأنها تفكيك حواضن التطرف الأيديولوجية والمالية وتعزيز استراتيجيات مكافحة الإرهاب. وقالت لما تسايك وزيرة العدل النمساوية إن من المنتظر تنفيذ الحظر المعلن للإسلام السياسي بوصفه خطرا للجماعات ذات الدوافع الدينية حتى يظل القانون متوافقا مع الدستور ويحفظ الحقوق الأساسية. واعتبر متابعون لمسار مواجهة الإرهاب في أوروبا أن النمسا اختارت طريقا مباشرا في مواجهة الإرهاب وهو تفكيك الجماعات والمراكز ذات الأدوار الاجتماعية والشبكية المتعددة التي يسيطر عليها نشطاء الإسلام السياسي وفي طليعتها الإخوان المسلمون، والتي يعتبرها النمساويون الأرضية الأولى التي يتم فيها استقطاب المتشدين وشحنهم عقائديا. وأشار هؤلاء إلى أن فيينا استفادت من تجارب مختلفة في قرارها بتفكيك الجماعة الأم للإسلام السياسي، أي جماعة الإخوان المسلمين، والتي تسيطر على مختلف أنشطة الجالية وجمعياتها المدنية. ويؤكد خبراء أنه رغم أهمية الإجراءات النمساوية في مواجهة التطرف الإسلامي إلا أنها تظل منقوصة وغير ذي جدوى على المدى المتوسط والبعيد ما لم تتبع بإجراءات أوروبية مماثلة. ويقترح هؤلاء أن تنشئ دول الاتحاد الأوروبي آلية مشتركة يتم بموجبها تبني جميع الدول الأعضاء لقرار حل دولة عضو للجماعات المتعددة ومنع أنشطة فروعهما في بقية الدول.

برلين - دافعت الثلاثاء وزيرة

الاندماج النمساوية سوزان راب عن

"خارطة الإسلام السياسي" المثيرة

للجدل التي لاقت انتقادات ووصفها

تنشأ الإسلام السياسي في فيينا على

أنها عداة للمسلمين كافة.

وقالت راب لصحيفة دي فيلت الألمانية

إن "الأمر لا يتعلق بأي حال من الأحوال

بشبهة عامة ضد المسلمين"، موضحة أن

"الأمر يتعلق بمكافحة الإسلام السياسي

باعتباره مرتعا للتطرف".

وتظهر الخارطة 623 منظمة وجمعية

ومسجدا إسلاميا مقرها الرئيسي في

النمسا، وقد تم إنشاؤها نيابة عن مركز

توثيق الإسلام السياسي، الذي تأسس

في عام 2015 كصندوق مستقل لجمهورية

النمسا.

ورفضت راب الانتقادات القائلة بأن

الخارطة قد تعرض ممثلي المسلمين

للخطر. وقالت إن الخارطة في مصلحة

المسلمين الذين لا يريدون أي علاقة

بالمدلول المتطرفة.

وعلى صعيد أحكام سبيلت، يكمن الهدف في إضفاء طابع دائم على أربعة إجراءات للشرطة الإدارية أدخلت إلى القانون العام أدوات تستخدم في حالة الطوارئ بعد اعتداءات 2015 من طوق أممي وإغلاق إداري لإمكان عبادة والمراقبة الفردية و"زيارات المنازل".

ويتضمن مشروع القانون شقا آخر يتعلق بالاستخبارات تستخلص فيه الحكومة النتائج من التطورات التكنولوجية والقضائية المسجلة في السنوات الخمس الماضية. ومن غير المتوقع حصول تغيرات كبرى على هذا الشق في وقت تعدد القوانين حول الاستخبارات خارج الحدود المعتادة" بين الأحزاب على ما يقول لويك كيرفران وهو مقرر آخر.

وسيكون للأجهزة نظام خاص للاحتفاظ بالمعلومات الاستخباراتية لتحسين أدوات الذكاء الاصطناعي وستكون قادرة على اعتراض اتصالات عبر الأقمار الاصطناعية. وسيوسع نطاق استخدام تقنية الخوارزميات التي تتيح معالجة بيانات الاتصال بشكل آلي لرصد أي مخاطر، لتشمل عناوين الإنترنت.

وفي المقابل، تقود الحكومة اليمينية في فرنسا جهودا حثيثة لمحاصرة التطرف الإسلامي وحواضنه الأيديولوجية والإرهابي.

وتسابق فرنسا الوقت لتعديل ترسانة قوانينها في محاربة الأصولية الدينية بعد أن اكتوت مؤخرا بهجمات إرهابية عجلت بإعلان الرئيس الفرنسي الحرب ضد الانفصالية الإسلامية التي باتت تهدد علمانية الدولة ومبادئ الجمهورية.

وكان مجلس الشيوخ الفرنسي قد كشف في تقرير له صدر في يوليو 2020، عن أن "مؤيدي الإسلام السياسي يسعون إلى السيطرة على الإسلام في فرنسا" من أجل "إنشاء الخلافة"، ويغذون في بعض المدن "نخعة انفصالية" خطيرة.

وتحاول باريس التأسيس لإسلام معتدل من خلال منع سيطرة جماعات متطرفة على الخطاب الديني حيث شملت الإجراءات التي أقرتها السلطات الفرنسية في هذا السياق الإشراف على المؤسسات التعليمية الدينية، وإغلاق المؤسسات والجمعيات المتطرفة، وطرد الأئمة الأجانب الذين يحرضون على العنف والمواطنين مزدوجي الجنسية المتورطين في أنشطة إرهابية وتشنيد المراقبة على الشبكات الاجتماعية.

تواجه خطط الحكومة اليمينية الفرنسية لتعزيز ترسانة قوانينها في مكافحة الإرهاب انتقادات من المعارضة اليسارية المدافعة عن الحريات العامة. ورغم أن جزءا من معارضة اليسار للتوجهات الحكومية يأتي لتحقيق نقاط انتخابية، إلا أن النخب الفرنسية باتت مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأن التساهل مع الحواضن الأيديولوجية للتطرف يهدد قيم الجمهورية.

باريس - بدأت الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) الثلاثاء النظر في مشروع قانون جديد حول الاستخبارات ومكافحة الإرهاب يعول على إجراءات إضافية لمواجهة التهديد الذي ينسكه الخارجيون من السجن، المحكومون بتهم إرهاب أو الذين سلكوا طريق التشدد، فيما تقود الحكومة اليمينية الفرنسية جهودا حثيثة لمواجهة التطرف الإسلامي وحواضنه الفكرية والأيديولوجية. وبعد عام تقريبا على معارضة المجلس الدستوري اقتراح قانون عرضه حزب الجمهورية إلى الأمام (الغالبية) يفرض إجراءات أمن، تتولى الحكومة زمام مشروع القانون هذا.

ويبث مشروع القانون الجديد روحا جديدة في نصين أقر في 2015 و2017، حيث يتضمن شقا جديدا يهدف إلى النهوض بهذا التحدي الأمني الكبير الذي يشكل في الوقت نفسه تحديا في مجال الحريات العامة.

وعلى خلفية قلق كل أطراف مكافحة الإرهاب من التهديدات المحيطة بالإفراج عن هؤلاء المعتقلين، اقترحت الحكومة والغالبية إجراءين لمنع "خروجهم دون إمكانية تتبع".

وسيكون بالإمكان تمديد تدابير المراقبة الفردية (الإقامة الجبرية سابقا) "إلى حد سنتين" بعد الخروج من السجن بالمقارنة مع سنة واحدة حاليا. وينص الاقتراح كذلك على استحداث "إجراء قضائي لإعادة الإماج الاجتماعي لمكافحة الإرهاب".

وكان مجلس الدولة، أعلى محكمة إدارية فرنسية، قد أبدى امتعاضا من النسخة الجديدة من مشروع القانون.

وفيما يفرض الأمن نفسه على النقاش السياسي في فرنسا، قد يلقي الاعتداء الجعة على شرطة بلدية قرب نانت في غرب فرنسا من قبل معتقل سابق متطرف يعاني من اضطراب نفسي، بثقل على النقاشات لاسيما من جانب اليمين الذي يرغب في تشديد رد الدولة وصولا إلى الخروج عن دولة القانون أحيانا.

وكتب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في تغريدة تعليقا على اعتداء بالسكن سقطت ضحيته شرطة ونفذ

انقلاب مالي وتوترات تشاد يعقدان جهود مكافحة الجهاديين في الساحل الأفريقي

الوزراء مختار عوان، قبل إطلاق سراحهما بعد إجبارهما على الاستقالة، فيما اعتبر انقلابا عسكريا ثانيا في غضون 9 أشهر. ووقعت الاعتقالات، بعد إعلان تغيير في الحكومة، حيث تم استبدال عضوين من المجلس العسكري الذي استولى على السلطة من الرئيس السابق إبراهيم أوبوكر كيتا في أغسطس الماضي. والجمعة أعلنت المحكمة الدستورية في مالي تشيئة الجنرال أسيمي غويتا رئيسا انتقاليا للبلاد، فيما علقت مجموعة "إيكواس" (تضم 15 دولة في غرب أفريقيا) عضوية مالي في التكتل الإقليمي على خلفية الانقلاب.

ويرى ولد محمد المصطفى أن التطورات الأخيرة في مالي "تبدو في عمومها غير مفاجئة، فتعدد أسباب الأزمة وتعقدتها وكثرة المتدخلين فيها وغياب أي اهتمام بالحلول الجذرية لمشكلاتها.. كلها عوامل تجعل ما وصلت إليه الأزمة طبيعيا في سياقها". ويضيف "نحن أمام وضع اجتماعي معقد وظروف اقتصادية ضاغطة وأجواء سياسية بعيدة عن الاستقرار". ولفت إلى أنه "إذا كانت الانقلابات العسكرية تعد من المخارج التي يلجأ إليها أحيانا في بعض البلدان، أو تعتبر كآخر الدواء، فإن التجربة المالية منذ أغسطس

باعتبر أحمد ولد محمد المصطفى الباحث المتخصص في شؤون دول الساحل الأفريقي أن الانقلاب الأخير في مالي ستكون له تداعيات كبيرة على دول مجموعة الساحل الأفريقي، خصوصا أنه يأتي بعد الأحداث التي عرفتها تشاد. وقال ولد محمد المصطفى إن الأحداث في مالي وتشاد ستؤثر بشكل كبير على أجنحة مجموعة دول الساحل الخمس، كما أنها ستجعل النيجر بين فكي كمشاة أمنية، ليضاف هذا إلى التحديات التي كانت قائمة. وفي أبريل الماضي أعلن الجيش التشادي مقتل رئيس البلاد إدريس ديبي (68 عاما)، متنازرا بجروح أصيب بها خلال تفقده قواته في الشمال، حيث يشن متمردون هجوما لإسقاط نظامه الحاكم منذ 1990.

ومجموعة دول الساحل "جي 5" تجمع إقليمي للتنسيق والتعاون يضم موريتانيا وبوركينا فاسو ومالي وتشاد والنيجر، تأسس عام 2014، ويهدف إلى مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، والعمل على حشد تموليات واستقطاب استثمار أجنبي للنهوض ببلدانه الأعضاء، وفق ما يعرف التكتل نفسه.

ويشير ولد محمد المصطفى إلى أن الأوضاع في مالي تجعل التنسيق بين دول المجموعة أمرا مهما من شأنه أن يهدد لاستعادة المنطقة استقرارها. وفي 25 مايو الماضي اعتقل الجيش المالي رئيس البلاد المؤقت باه نداو ورئيس



غياب الاستقرار يساعد على تمدد الإرهاب

الانتخابات في أرض الصومال تؤسس لتجاوز مقديشو أزمتهما

مقديشو - أدلى الناخبون في أرض الصومال (صوماليلاند)، الجمهورية الانفصالية عن الصومال، بأصواتهم الإثنية في انتخابات تشريعية ومحلية أتمت بالهدوء، في اقتراع أراحت منه السلطات إظهار قدرتها على تنظيم استحقاق ديمقراطي وسلمي في منطقة القرن الأفريقي الشديدة الاضطراب. ودعى أكثر من مليون ناخب للتوجه إلى صناديق الاقتراع في هذه المنطقة الانفصالية الواقعة في شمال غرب الصومال والتي أعلنت من جانب واحد استقلالها عن مقديشو قبل 30 عاما. وعلى الرغم من أن هذا الكيان الانفصالي لديه حكومته وبرلمانه وجيشه وعملته، إلا أنه فشل حتى اليوم في الحصول على اعتراف دولي به وهو لا يزال تابعا رسميا للصومال.

الاقتراع في صوماليلاند أراحت منه السلطات إظهار قدرتها على تنظيم استحقاق ديمقراطي سلمي في منطقة شديدة الاضطراب

وخلفا لما حصل في صوماليلاند، ستجري الانتخابات في الصومال وفق النظام الانتخابي غير المباشر المعقد المعمول به منذ سنوات والذي يتولى بموجبه مندوبون خاصون بخيارهم زعماء العشائر انتخاب أعضاء البرلمان الذين ينتخبون بعد ذلك رئيس البلاد. وكانت الأمم المتحدة اعتبرت في السابق أن اعتماد نظام مباشر "شخص واحد، صوت واحد" سيكون أساسيا لإرساء الديمقراطية في الصومال بعد عقود من الفوضى وعدم الاستقرار. لكن البلاد التي تشهد صراعات سياسية حادة ومشاكل لوجستية وتمردا تخوضه حركة الشباب الإسلامية، غير قادرة على بلوغ هذا الهدف.

وقال رئيس اللجنة الانتخابية في صوماليلاند عبدالرشيد محمد علي إن "الناس اقرعوا بهدوء"، مؤكدا أن اللجنة أجرت "انتخابات ناجحة". ومن المقرر أن تصدر النتائج في غضون خمسة أيام. ونظمت الانتخابات التشريعية والمحلية بعدما تأخرت سنوات، وتعود آخر انتخابات تشريعية في صوماليلاند إلى 2005. وقال فريق مراقبين مستقل ممول من بريطانيا إن هذه الانتخابات تمثل "لحظة مهمة للديمقراطية في صوماليلاند".

وجرت الانتخابات في صوماليلاند وفق نظام الاقتراع المباشر بالصوت الواحد أو "شخص واحد، صوت واحد"،

انقلاب مالي وتوترات تشاد يعقدان جهود مكافحة الجهاديين في الساحل الأفريقي

ويرى ولد محمد المصطفى أن التطورات الأخيرة في مالي "تبدو في عمومها غير مفاجئة، فتعدد أسباب الأزمة وتعقدتها وكثرة المتدخلين فيها وغياب أي اهتمام بالحلول الجذرية لمشكلاتها.. كلها عوامل تجعل ما وصلت إليه الأزمة طبيعيا في سياقها". ويضيف "نحن أمام وضع اجتماعي معقد وظروف اقتصادية ضاغطة وأجواء سياسية بعيدة عن الاستقرار". ولفت إلى أنه "إذا كانت الانقلابات العسكرية تعد من المخارج التي يلجأ إليها أحيانا في بعض البلدان، أو تعتبر كآخر الدواء، فإن التجربة المالية منذ أغسطس